مجلة المحترف لعلوم الرياضة و العلوم الانسانية و الاجتماعية

المجلد (08) العدد (04) السنة (2021)
الصفحة (433-421)

ظاهرة الهجرة غير الشرعية–الجزائر أنموذجا–

The phenomenon of illegal immigration - Algeria as a model -

د. نهائلي حفيظة [1] *، ط.د مروة غديري [2]

[1] زيان عاشور (الجلفة)، Dr.nehailihafida@gmail.com

[2] محمد خيضر بسكرة، maroua.ghediri@univ-biskra.dz

معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 2021/06/30
تاريخ القبول:2021/09/16

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

الملخص:

الهجرة غير المشروعة أو تسلل شخص ما الى دولة ما دون أن يحمل جنسية أو وثائق مزورة رغبة في العيش الكريم والحصول على منصب عمل، ظاهرة أرقت المسؤولين ولقائمين على شؤون البلاد راغبين في الوصول الى حلول والتصدي لها والقضاء علي جذورها، و تهدف ورقتنا البحثية للبحث عن أهم أسباب الهجرة غير الشرعية معرجين عن أهم النماذج التي تصدت للظاهرة عربية والدولية منها، ووضع تصورات حول التصدي للظاهرة في الجزائر والقضاء عليها وعوة المشعل لأيدي الشباب

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية–أسباب الهجرة غير الشرعية–تصورات للحد من الظاهرة.

ABSTRACT

Illegal immigration or infiltration of a person into a country without citizenship or forged documents A desire to live a decent life and get a job is a phenomenon that has left the officials and those who are in charge of the affairs of the country willing to reach solutions and address them and eradicate their roots. The most important reasons for illegal immigration, citing the most important models that addressed the phenomenon of Arab and international ones, and develop perceptions about addressing the phenomenon in Algeria and eliminate it and the rise of the torch to the hands of young people.

Keywords: Illegal Immigration-Illegal Migration-Perceptions to Reduce Phenomenon.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

الهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية أو الهجرة غير النظامية أو الهجرة غير القانونية أو الوصول بالأسود، مسميات عديدة لظاهرة واحدة، ظاهرة طغت على مجتمعنا، ظاهرة فقدنا فيها إخواننا وأحبائنا في قوارب الموت، ظاهرة ترددت على ألسنة شبابنا في الملاعب والتجمعات والنداء اليها في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، ظاهرة "الحرقة"، تنامت هذه الظاهرة وأصبحت هاجسا وانشغالا وتخوفا من طموح " الهجرة " وسط شرائح واسعة من الشباب، بل تعدت إلى مجموعات جديدة من الشيوخ والفتيات بل حتى القصر وشباب من أوساط اجتماعية ميسورة، وتعدى الأمر إلى أن وصل إلى جامعيين وإطارات، والإحصائيات تبين الكم الهائل من محاولات الهجرة على القوارب عبر البحر التي كثيرا ما تتكلل بالنجاح، وكثير منها ما تحبطه مصالح الأمن. في حين أن هناك شبكات قائمة بذاتها تعمل على ضمانتهريب البشر وتنظيم الرحلات، حيث تحولت الهجرة إلى مشروع استثماري يقتضي إيجاد مصادر للتمويل من أجل تحقيقها، وفي بعض الأحيان يتجسد على حساب إزهاق الأرواح بسرقة مصوغاتهم أو حيواناتهم أو أي شيء ذي ثمن، وهذا المشروع يجعل من يفكر فيه يتنقل من وضعية المواطن إلى المهاجر غير الشرعي إلى وضعية المرشح للانتحار أو المنتحر في خدمة طلبات بعض التنظيمات الإجرامية التي غالبا ما تستثمر في الحالات الاجتماعية لتجعل منها منطلقات لمشروعاتها الإجرامية، وفي كل الحالات فالهجرة السرية هي تطرف فكري ورفض للواقع الاجتماعي وتعصب ذاتي وانسحاب من المجموعة وهروب من المواجهة.(الأخضر،٢٠١٠،ص٠٢)، فالهجرة غير الشرعية ظهرت بسبب أفكارنا وتعاريفنا للعيش الكريم، ولا تقع مسؤولية محاربة الهجرة على الدولة فقط بل كل فينا مسؤول ولو بجزء صغير، نحن كأشخاص، كمؤسسات، وكمجتمعات، لابد أن تتكاثف الجهود ونشد بالأيدي ونرص الصفوف لإعادة التذكير بهويتنا ومبادئنا وأهدافنا وعقيدتنا، فلا نكون لقمة صائغة لمختلف الآفات والظواهر الاجتماعية.

أولا: تاريخ الهجرة غير الشرعية في الجزائر

جاء في قصيدة "في ذمة التاريخ" لكاتبها محمد العيد حمة:

وقالوا ان في باريس عيشا يروق غضاضة ويلذ طيبا

جسوم في سفينة مجدلات تعاني تحته الغاز الرهيبا

إثر الحادثة الرهيبة التي تعرض لها جزائريين على متن الباخرة الفرنسية التي انطلقت من ميناء سيدي فرج إلى ميناء مرسيليا، حث تم إدخالهم داخل مخازن الفحم في السفينة حتى لا يشعر بهم أحد من طاقم السفينة الفرنسية، لكن طالت الرحلة واحترق الفحم مما أدى إلى وفاة بعضهم وبقاء ١٦ شخص منهم على قيد الحياة حيث تمت معاقبتهم من طرف السلطات الفرنسية عقوبة ثقيلة وفق قانون خاص، خلقت جدالا بين رافض باعتبار الجزائريين جزء لا يتجزأ من فرنسا وبين مؤيدين. (عيسى بن ناصر،٢٠٠٧، ص١٨). فالهجرة غير الشرعية في الجزائر ليست وليدة الأمس ولا

بإمكاننا إعطاء تاريخ محدد لبداياتها فمنذ الحقبة الاستعمارية الى غاية يومنا هذا لا زلنا نسمع بقوارب الموت نحو المجهول والنتائج أحلام غارقة في البحر الأبيض المتوسط وكوارث إنسانية يدمع لها القلب قبل العين.

ثانيا: أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر

١– أساب سياسية:

- النظام الفاسد والطاغي في تسيير شؤون البلاد
- سرقة ونهب المال العام.
- الفساد المتفشي في مخلف القطاعات.
- الرشوة والمحسوبية.
- العنف الرمزي للسلطة ضد الشعب الذي يعد أخطر أنواع العنف.

٢– أسباب اجتماعية ونفسية

أسباب الهجرة ليست دائما من نظام اقتصادي أو سياسي، بل قد تكون أيضا نتيجة للنظام التعليمي، وكذا دينية أو اجتماعية أو ثقافية.ولعل أبرز الأسباب الاجتماعية والنفسية لهجرة الشباب الغير الشرعية نذكر منها:

- أزمة البطالة المنتشرة بقوة في وسط الشباب الجزائري خصيصا الشباب الجامعي.
- أزمة السكن وقلة المشاريع والاستثمارات.
- انخفاض القدرة الشرائية العامة وتدني المداخيل وارتفاع عام في الأسعار.
- الرغبة في العيش الكريم.
- مواقع التواصل الاجتماعي والكتب والروايات التي تجمل الغرب وتجعل من السكن فيه الإقامة في جنة من بينها نذكر رواية "**هاجر فأنت لست شجرة**" وقصص نجاح شباب وتحفيزهم لخوض غمار التجربة والانبهار بالعالم الغربي والثقافة الغربية والرغبة في التقليد واكتساب الهوية الجديدة والتخلي عن الوطن الأم.
- الشعور بالوحدة والعزلة بالإضافة الى الضغط النفسي والأسري والمجتمعي والدخول في حالة من الضياع والرغبة في تحقيق الذات.

ثالثا: انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجزائر

١– على مستوى أمن الأفراد: فالهجرة السرية تعتبر تهديدا للأمن الشخصي وذلك عندما ترتبط بمختلف أشكال العنف المادي التي يرتكبها المهاجرون غير الشرعيين ضد المواطنين وكذلك نظرا للترابط الوثيق بين الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب إذ يتورط المهاجرون السريون في جرائم خطيرة مرتكبة ضد الأشخاص وهذا راجع إلى القيود التي تفرض عليهم إذ يحرمون من مناصب العمل ومن حقوقهم الإنسانية مما يقوض كرامتهم ويصعب ظروف معيشتهم

فيتوجهون تحت تأثير الفقر والتهميش إلى ارتكاب جرائم مثل: السرقة و الاعتداء الجسدي على المواطنين وتوجد دراسات تثبت أنتهميش المهاجرينغير الشرعيين يشكل ثلث الأسباب التي تزيد من ارتكاب الجرائم وأن هناك علاقة بين الذين رفض لجوؤهم وبين ارتفاع معدلات الجريمة. (بن مغنية،٢٠١٥، ص٥٩).

٢– على مستوى أمن المجتمع: الهجرة غير الشرعية لها أثار على المجتمع من خلال تفشي ظاهرة الرشوة وهي الطريقة التي يحاول بها المهاجرون غير الشرعيون الحصول على وثائق إدارية مزورة للبقاء في الدولة وهي كذلكتهدد الأمن الثقافي من خلال خلقها لأقليات ثقافية دخيلة على المجتمعات وتطرح مشكلة التنوع الثقافي داخلها .إن الهجرة غير الشرعية تشكل تهديدا للمجتمع فهي منتجة لأقليات عرقية وثنية مختلفة عن تلك الموجودة فيه، فتزايد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين يخلق مجتمعات صغيرة تعيش في الظل على تشكل أقليات تطرح فيما بعد على المجتمعات والدول إشكالية الاعترافبها. (**المرجع السابق، ص ٦١**).

٣– على المستوى السياسي والأمني: وحسب (ختو فايزة،٢١١) فإن كثيرا ما تكون مشكلة الهجرة غير المشروعة سببا في تعكر العلاقات بين دولة المقصد ودول المنشأ والعبور. فعلى سبيل المثال اعترف المكلف بالعدالة والحريات في اللجنة الأوروبية السيد جاك بارو بأن العلاقات مع بعض دول الغرب العربي صارت معقدة، لا سيما مع الجزائر والمغرب، اللتين رفضتا التوقيع على اتفاقيات استقبال المهاجرين غير النظاميين بعد ترحيلهم من التراب الأوروبي إلى بلدانهم الأصلية على الرغم من أن هذه الاتفاقيات تعتبر حسب جاك بارو جزءا من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. كما أن أوروبا أصبحت تنظر إلى هذا الشباب على أنه يشكل خطر يسميه الأوروبيون بالخطر الإسلامي الجنوبي، بعد أن كان هؤلاء يؤمن لها طاقة عاملة بأثمان زهيدة ولعل ما وقع يوم الأربعاء ٧ يناير بفرنسا ٢٠١٥ في هجمات "شارلي ايبدو" وغيرها من الهجمات المختلف سيضيف تهما أخرى إلى المهاجرين غير النظاميين.(رقية سليمان،٢٠١٦، ص١٢٥).

رابعا: نماذج عربية ودولية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

١– جمهورية مصر العربية: ترتكز إستراتيجية مصر العربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية على عدة نقاط:

الجانب الأمني: حيث يقوم على تشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية وتزويد وحدات الحرس الحدود بالتقنيات الحديثة التي تسهل لهم القيام بمهامهم، وكذلك تزويد الرقابة في المنافذ البرية والبحرية والجوية بالتقنيات الحديثة التي تمكن العاملين المدربين من كشف عمليات الهجرة غير المشروعة، والتأكد من عدم تزوير وثائق سفر أو تحويرها أو تزوير تأشيرات السفر وعقود العمل في الخارج كما تقوم أجهزة مكافحة جرائم الأموال العامة بضبط الجرائم المتعلقة بسفر العمالة المصرية إلى الخارج، حيث ضبطت العديد من التشكيلات العصابية التي تخصصت في الاحتيال على راغبي السفر للخارج أو تنظيم عمليات الهجرة غير المشروعة لبعض الدول الأوروبية.(محمد فتحي،٢٠١٠،ص٦٢).

وتوصلت إلى أن أكثر محافظة مصرية مصدرة للهجرة غير الشرعية، هي محافظة كفر الشيخ، ولهذا قامت الدولة بافتتاح أكبر مزرعة سمكية في الشرق الأوسط بتلك المحافظة، إضافة إلى عدد من المشروعات المتعلقة بتصنيع وتعليب الأسماك، وهو ما وفر ٢٥ ألف فرصة عمل لشباب المحافظة الذين كانوا يلجؤون للهجرة غير الشرعية للبحث عن العمل.

وعن التشريعات والاتفاقيات الدولية التي أبرمتها مصر فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية، فكانت خطوة مهمة في التصدي للظاهرة، ومن بين تلك الاتفاقات قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، بعد موافقة البرلمان عليه، وذلك ضمن إستراتيجية وطنية لمكافحة الظاهرة، تتضمن إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية، والتنسيق مع الدول الساحلية، وخصوصًا إيطاليا واليونان وليبيا وقبرص، لتأمين الحدود الساحلية ومنع الهجرة غير الشرعية. (محمد الشماع،٢٠١٩).

٢– تركيا:لقد كانت السياسة التركية تجاه المهاجرين غير الشرعيين غير صارمة نوعا ما قبل سنة 2012وذلك راجع لعدم كونها عضوا في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى سياسة الحكومة التركية في مجال منح التأشيرات وتطور الوجهات الجوية التركية، وهذا ما جعل منها نقطة عبور مهمة ، لكن مع اشتداد الأزمات في الشرق الأوسط وما حملته من متغيرات مهددة للأمن التركي بشكل و عام الاتحاد الأوروبي بشكل خاص، أصبحت السياسة الوطنية التركية أكثر صرامة مع هذه القضية و هذا م أدى إلى الاتفاق الأوروبي التركي الذي أفرز مسودة لتقديم مجموعة من الحوافز إلى تركيا مقابل تعاونها في إدارة أزمة اللاجئين. وتهدف ما تسمى بخطة العمل إلى حل أزمة المهاجرين غير الشرعيين بطريقتين:

أ– عن طريق تحسين حياة أكثر من مليوني لاجئ سوري ومهاجر غير شرعي يعيشون في تركيا على أمل أن يظلوا هناك بدلاً من الانتقال إلى أوروبا.

ب– من خلال زيادة كبيرة في الدور التركي في وقف الهجرة غير الشرعية عن طريق البر والبحر من ساحلها إلى الجزر اليونانية على حد سواء. مقابل مساعدة مالية تقدر ٣٠مليارات يورو،أقرها اتحاد اوروبي في نوفمبر ٢٠١٥.

وقد رسم مسؤولون الخطوط العريضة لهذا الاتفاق المحتمل لما هو مطلوب من تركيا من خلال:

- تبني تشريع يمنح اللاجئين الذين يعيشون في تركيا الحق في العمل والحصول على الخدمات العامة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم.
- تحسين إجراءات تسجيل ولجوء اللاجئين. احتفظت تركيا بالقيود الجغرافية المفروضة على اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، وهذا يعني أنها تمنح وضع اللاجئين الكامل للأشخاص القادمين من أوروبا فقط. وحتى وقت قريب، كانت تعامل السوريين "كضيوف" وتمنحهم حماية مؤقتة فقط. وقد أدى قانون ٢٠١٤ الجديد المذكور أعلاه، الذي دخل حيز التنفيذ في شهر أبريل الماضي، إلى تحسن وضعهم القانوني، ولكنه لا يزال يمتنع عن

منحهم وضع اللاجئين الكامل. وتشير منظمة العفو الدولية إلى أن اللاجئين غير السوريين يواجهون عقبات أكبر، حيث ينتظر بعض اللاجئين اليزيدين الذين يفرون مما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق أكثر من خمس سنوات لكي يتم تسجيلهم كطالبي لجوء فقط.

- تعزيز قدرات خفر السواحل التركي لاعتراض قوارب المهربين المحملة بالمهاجرين واللاجئين والتي تتجه إلى الجزر اليونانية.
- تضييق الخناق على شبكات التهريب التي تعمل على الساحل وعلى الحدود مع سوريا .
- جعل حصول المهاجرين على تأشيرات دخول إلى تركيا أكثر صعوبة.
- قبول المهاجرين غير الشرعيين الذين تتم إعادتهم. سيتم تسليم المهاجرين الذين لا يُعتبرون "بحاجة إلى حماية دولية"، والذين يتم اعتراضهم من قبل السلطات اليونانية أو البلغارية، إلى تركيا مرة أخرى. (كريستي سنغفيرد،٢٠١٦).

٣- **إيطاليا:** تعتبر إيطاليا من أول الدول الأوروبية وأكثرها تضررا لذلك يكفي أن نشير إلى الخبرة الإيطالية في التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية. فقد اتخذت إيطاليا العديد من التدابير والإجراءات التي حاولت من خلالها تقييد وتقليل معدلات الهجرة إليها. فقد أصدرت السلطات الإيطالية قانوناً في عام 2009ضم المبادئ التالية:

- معاقبة أي مهاجر غير شرعي يدخل الأراضي الإيطالية ويرفض المغادرة بالسجن لمدة تتراوح مابين عام وأربعة أعوام، وغرامة تزيد على ١٠آلاف يورو وترحيل قسري إلى موطنه الأصلي.
- إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد.
- إعادة النظر في شروط دخول الأجانب لإيطاليا وسبل الإقامة بها.
- تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل مراكز حجز وايواء المهاجرين غير الشرعيين. (أسامة نوادري،٢٠١٦، ص٣٨)

خامسا: تصورات للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

حتى تتعامل الجزائر مع الهجرة غير الشرعية نضع جملة من التصورات منها:

١– مؤسسات التنشئة الاجتماعية:

فيما يلي عرض لمختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها للتقليل أو الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

١–١– الأسرة: تعتبر الأسرة أول مؤسسة اجتماعية يعيش الطفل في كنفها كما تلعب دورا بارزا في نقل الثقافة والإبقاء عليها، عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية. ودورا تربويا في المقام الأول بما تتضمنه من عمليات

التنشئة والصقل الاجتماعي لأفرادها ما يساهم في بناء وتكوين الشخصية الثقافية الاجتماعية للفرد، فتنمو لديه مشاعر وأحاسيس شديدة الألفة والقوة بغيره. ومن هنا لابد لنا أن نثمن دور الأسرة في زرع أولى الأفكار في أبنائها، ويبدأ ذلك من خلال مشاهدة الأب والأم وتقليدهم في كل تصرفاتهم كالكلام،والتحركات والعادات، والقيم والأخلاق والاعتقادات الدينية والوطنية ومختلف المبادئ.

من الضروري جدا أن يركز دور الأسرة اتجاه الظواهر الغريبة كظاهرة الهجرة غير الشرعية على مبادئ وأسس تساعد المجتمع والفرد في غض النظر وإعادة التفكير مئات المرات قبل اتخاذ قرار الهجرة، وهي جملة من السلوكات التي من شأنها تفعيل دور الأسرة في هذا المجال، ونذكر منها:

- تنشئة أبنائها على الصبر والأمل والعمل
- التفكير الإيجابي والوعي والإدراك الذي هو أساس التغيير
- حسن الظن بالله ولا يتأتى ذلك إلا من خلال غرس قيم جوهرية داخل نفوس الأفراد

١–٢– المدرسة: باعتبار المدرسة الامتداد الثاني للبيت ويمكن من خلال برامجها التعليمية ومختلف الأنشطة المدرسية أن تنمي لدى الفرد المتعلم وعيا وطنيا و أن يحدد ملامح للهوية ما يساهم في التقليل من بعض الظواهر الغريبة عن المجتمع الجزائري يأتي في مقدمتها الهجرة غير الشرعية، و ذلك من خلال:

- برمجة قاعدة أفكار وطنية يتم غرسها في نفوس المتعلمين من خلال المحتويات الدراسية (مقررات وكتب مدرسية)
- المساهمة في تنشئة المتعلم اجتماعيا وسياسيا من خلال إرساء قواعد المواطنة الصالحة في نفسه
- تنمية الشعور بروح الانتماء للوطن والاعتزاز به
- إكساب المتعلم مختلف القيم والأخلاق الفاضلة كتنمية روح المسؤولية، التعاون، حب الوطن، احترام الآخرين وتبصيره بحقوقه وواجباته
- إكساب المتعلم المفاهيم والمهارات والقيم التي يمكن ترجمتها إلى مواقف سلوكية واضحة
- التربية على المواطنة أو التربية من أجل المواطنة، والتي تأتي بمعنى حب الوطن في إشارة واضحة إلى مشاعر الحب والارتباط بالوطن وما ينبثق عنها من استجابات عاطفية، أو تحدد حقوق المواطن وواجباته ويعرف الفرد حقوقه ويؤدي واجباته عن طريق التربية الوطنية. (قصير مهدي،٢٠١٦،ص٧٦).

١–٣ المساجد: يقول (الحارثي، ١٩٩٩) أن الجميع يجمع على مكانة المسجد كمؤسسة دينية اجتماعية، تلعب أدوارا حاسمة في استقرار المجتمع وبقائه من جهة، وتوجيه الأفراد والجماعات ليكونوا أعضاء فاعلين من جهة أخرى،

من خلال تأسيس نسق من القيم والقناعات لدى الفرد المسلم، فيما يتعلق بعالمه ودوره الاجتماعي. فالمسجد في الإسلام يعد جامعا وجامعة، ومركزا لنشر الوعي، وهو بحق أفضل مكان، وأطهر بقعة، وأقدس محل يمكن أن تتم فيه تربية الإنسان المسلم وتنشئته، كما يعطيه هوية مميزة عن غيره، وهذا ما يميز رسالته أكثر، إضافة إلى ما يقوم به المسجد من عملية تأمين للمجتمع من الأفكار الوافدة، والأفعال المنحرفة التي تدعوا إلى الفساد الخلقي والاجتماعي إذ يفوق تأثير المؤسسة الدينية كل التأثيرات المختلفة في الأسرة والمدرسة، في الشارع والعالم، سواء كان التأثير أساسيا أو ثانويا. (الياس بن عبد الله،٢٠١٧، ص٠٢).

ان حل جزء كبير من مشكلات هذا العصر يقع على كتف المساجد بيوت الله، وأماكن الهدوء الروحي وإعادة إحياء علاقة العبد بربه وخالقه، التي لابد لها أن تعيد تحريك دفة السفينة نحو الصواب ومساعدة الشباب على معرفة حقيقة أنفسهم وأنهم أفضل خلق الله مهما كانت الآراء ومهما كانت الأوضاع، وأنه لا بد من تقييم أراء الآخرين حسب ما يتماشى مع قيمنا واعتقاداتنا ومبادئنا. والاتجاه بكل صدق الى مسبب لأسباب، والدعاء بصدق والصبر، فما خاب من قال يا رب وسعى جاهدا للعمل، وإعادة التذكير بأن الهروب والفرار من شيم الجبناء، فلا بد من التقرب من الله عز وجل والعمل والتوكل، أفمن رزق الطير في السماء، لا يرزق من خلق في أحسن تقويم؟

١–٤ وسائل الإعلام والاتصال: يمثل الإعلام عنصرا مؤثرا في حياة المجتمعات باعتباره الناشر والمروج الأساس للفكر والثقافة، وله أثر كبير على الهوية إلى جانب الأسرة والمؤسسات التعليمية، كما يعد أحد منتجي الثقافة عن طريقة التفاعل والتأثير الإنساني المتبادل في كثير من دول العالم، وفى السنوات الأخيرة اكتسبت وسائل الإعلام باختلافها أبعادا جديدة زادت من قوة تأثيرها على الأفراد والجماعات. باعتبارها مؤسسة اجتماعية هامة لها القدرة على ترسيخ ثقافة المجتمع وهويته.

تبرز أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في مصاحبتها بشكل دائم ومتواصل لمختلف الأزمات التي تصيب المجتمع ومختلف مؤسساته بشقيها التقليدي والجديد ويمكنها ان تساهم في التقليل من زاهرة الهجرة غير الشرعية، من خلال:

- لعب دورا توعويا وتربويا مهما في خلق الوعي بالأزمات من خلال الأخبار والشرح والتفسير والميل إلى تغطيتها.
- خلق وعي عام حول الظاهرة والقضايا الاجتماعية التي تتعلق به.
- تخصيص حصص توجيهية لمناقشة هذه الظاهرة عبر قنوات الإعلام المرئي المسموع والمكتوب

–توعية وتجنيد المجتمع المدني وتعزيز شعور الاهتمام بفئات الشباب .(بوهالي حفيظة، ٢٠١٧).

٢– بعض الجوانب الذي يجب إعادة النظر ليها:

– تشديد الحراسة على الحدود البرية البحرية واستعمال تقنيات حديثة كالطائرات دون طيار والكاميرة الطائرة على سبيل المثال لا الحصر بهدف اكتشاف مناطق الأكثر عبور سواء من طرف المهاجرين غير الشرعيين أو المهربين.

–تطبيق عقوبات صارمة على مهربي البشر ومزوري الوثائق وجوازات السفر وسماسرة قوارب الموت.

–ابرام اتفاقيات تعاون مع الدول الأوروبية والعربية للقضاء على الظاهرة.

– إعادة الدولة النظر في سياستها وخططها وأسباب تفاقم الظاهرة والوصول إلى حلول جذرية سليمة.

–تمثل صحراء الجزائر ٨٠% من مساحتها الإجمالية في هذا الصدد يجب السعي إلى المشاريع الاستثمارية سواء السياحية أو الزراعية لاستقطاب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة والقضاء على هاجس البطالة والذي يعتبر السبب الأول والرئيسي لهجرة الشباب.

– إعطاء فرصة للشباب ليبنوا مستقبل بلدانهم والابتعاد عن عقلية تعيين نفس الأسماء.

– الاهتمام بالجنوب الجزائري لأنه ل مستقبل للجزائر بدون جنوبها.

– القطيعة مع الفساد في كل المجالات سواء السياسة أو الاقتصادية.

سادسا: الحراك الشعبي في الجزائر وتراجع قوارب الموت

تراجعت محاولات ركوب «قوارب الموت» من شواطئ الجزائر باتجاه أوروبا، تزامنا مع الحراك الشعبي الذي تشهده الجزائر منذ أكثر من شهر، فهل فضل الجزائريون الراغبون في «الحراقة» التريث بدل الهجرة، في ظل المنعرج الذي تمر به البلاد، والبقاء بأرض الوطن وانتظار ما ستسفر عنه المسيرات التي تعرفها مختلف ولايات الوطن، للمطالبة بالتغيير الجذري.

منذ الجمعة الأولى من الحراك الشعبي لم تسجل شواطئ الوطن الشرقية والغربية والوسطى، الوتيرة السابقة للهجرة غير الشرعية التي كانت تعرفها خلال الأشهر الماضية، حيث تكشف مناشير وزارة الدفاع الوطني التي تصدر بشكل شبه يومي تراجع محاولات الهجرة غير الشرعية من الشواطئ الجزائرية نحو أوروبا، عبر البحر المتوسط. وتحدثت مصادر عن ٥ محاولات هجرة فقط منذ الجمعة الأولى من المظاهرات المطالبة بالتغيير الشامل والجذري، الموافق لـ ٢٢ فيفري الماضي، وكذلك الأمر بالنسبة لعدد الأشخاص الذين تم ضبطهم من طرف حرس السواحل في عرض البحر أو الدرك الوطني بالشواطئ وهم في عرض البحر أو بصدد الإبحار، حيث قدروا –حسب مناشير وزارة الدفاع الوطني السالف ذكرها– في حدود نحو ١١٠ إلى ١٢٠ شخص، عكس فترات سابقة بلغ فيها عدد الأشخاص المضبوطين وهم بصدد «الحرقة» معدلات قياسية،وتشير أرقام وزارة الدفاع الوطني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط، لعام ٢٠١٨، إلى إحباط «حرقة» قرابة ٤٠٠٠ شخص، انطلاقا من سواحل الجزائر الشرقية والغربية والوسطى، بالإضافة إلى

حجز عتاد مستعمل في عمليات الإبحار على غرار المحركات والقوارب، مع توقيف عدد من منظمي هذه الرحلات عبر بعض ولايات الوطن، في إطار مساعي التقليل من هذه الظاهرة والحد من المجازر التي تقع في المتوسط، علما أن البحر لفظ جثث عدد من المهاجرين الجزائريين، من بينهم نساء، في الوقت الذي استهوت هذه الظاهرة مختلف شرائح المجتمع، بمن فيهم الأطفال وكبار السن، إضافة إلى فئة الشباب.(زين الدين،٢٠١٩).

الخاتمة:

لعل الهجرة الغير شرعية تشكل مشكلا يؤرق البلدان المستضيفة (البلدان الأوروبية عموما) غير أنها تشكل إشكالا للبلدان التي تخسر شبابها المهاجر بحثا عن الحياة الهنيئة، ولتفادي هاته الظاهرة وجب التركيز على تحفيز الشباب على التعلق بوطنهم وعدم التفريط فيه وغرس فيهم روح الوطنية، وكذا الاهتمام بالشباب في فترة المراهقة عن طريق فتح مجالات لاستثمار مؤهلاتهم كالنوادي الثقافية والجمعيات والنشاطات الرياضية، ولعل أهم مرحلة يمر بها الفرد هي فترة الشباب لما لها من مصاريف كبناء الذات والزواج وغيرها من المصاريف فوجب التركيز على هاته الفترة وذلك من خلال القضاء على المحسوبية وتحقيق مبدأ المساواة والعدل في توزيع مناصب الشغل، كما أن إعطاء الشباب متسعا لممارسة الحياة السياسية في بلدانهم الأصلية وتحسيسهم بدورهم في صناعة قرار البلد لابد له أن ينعكس بالإيجاب على هاته الفئة التي تبحث بالأساس على هوية وحياة هنيئة لا غير.

٨. قائمة المراجع:

الأطروحات:

- أسامة نوادري (٢٠١٥-٢٠١٦)، السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- بن مغنية سعادة مختاريه، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في لجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الطاهر مولاي سعيدة، الجزائر.

المقالات:

- الأخضر عمر الدهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، ندوة علمية حول: التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، بحث مقدم يوم :٠٨ فبراير ٢٠١٠ –الجزائر–، بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
- بوهالي حفيظة، نش عزوز، مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الاعلام دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي نموذجا خلال سنة ٢٠١٧، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد٤٢، مركز جيل البحث العلمي.
- رقية سليمان عواشرية، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير المشروعة (الجزائر نموذجا)، مقال نشر في ٢٠١٦/٠٣/٠٨
- زين الدين زديغي، تراجع محاولات ركوب «قوارب الموت» تزامنا مع الحراك الشعبي، المحور اليومي، جريدة وطنية مستقلة، مقال نشر في ٣٠-مارس٢٠١٩، ١٩.٢٩.
- عيسى بن ناصر، مقتل ٤٠ حراق في أول هجرة غير شرعية بالجزائر، الشروق اليومي، العدد ١٢٥٤، ليوم ٢٠٠٧/١٢/٢١.
- محمد الشماع، "القمة العربية الأوروبية"..كيف نجحت مصر في القضاء على الهجرة غير الشرعية؟ جريدة مبتدأ قبل الخبر، جريدة الكترونية، نشر في ٢٠١٩/٠٣/٢ ١٥.٣٢.
- محمد فتحي عيد (٢٠١٠)، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الطبعة الأولى، الرياض.

- الياس بن عبد الله دكار، دور المسجد في تنمية الوعي المروري واحترام الطريق ومحاربة الانحرافات السلوكية في السياقة (دراسة تحليلية)، الملتقى الدولي الأول الموسوم ب: دور المؤسسات الاجتماعية في تنمية الوعي المروري لدى الشباب في الوطن العربي أيام ٢٤-٢٥ أكتوبر ٢٠١٧، المركز الجامعة أحمد زبانة بغليزان، غليزان

مواقع الانترنيت:

- كريستي سيغفريد، "صفقة الاتحاد الأوروبي مع تركيا لحل مشكلة اللاجئين "موقع إيرين نيوز، https://www.irinnews.org/ar/report/5092